

## المؤتمر السنوي الرابع للدراسات التاريخية

العرب: من مرج دابق إلى سايكس - بيكو (1916 - 1516)

تحولات بنى السلطة والمجتمع: من الكيانات والإمارات السلطانية  
إلى الكيانات الوطنية

بيروت، 21 - 23 نيسان / أبريل 2017

## الورقة المرجعية

أربع مئة سنة امتدت بين حدثين محفورين في الذاكرة التاريخية العربية:

الحدث الأول (مرج دابق)، مضى عليه خمس مئة عام، يتمثل بمعركة حسمت أمر السلطة والحكم تبعاً على امتداد بلاد الشام والعراق ومصر والعراق والجزيرة (ما عدا اليمن)، فنقلت الحكم من المماليك إلى الأتراك العثمانيين؛ ولأنه يمكن فصل هذا الحدث (التوجه العثماني شرقاً وجنوباً) عن نشوء الدولة الصفوية في إيران ومحاولاتها التوسع غرباً باتجاه الأناضول والعراق، اندلعت حرباً عثمانية - صفوية استمرت لنحو قرنين، إلى أن حُسمت لمصلحة العثمانيين. لكنها كشفت بدورها العالم الإسلامي بدوائره الثلاث: التركية والعربية والفارسية،

لتدخلات وسياسات الدول الأوروبية الناهضة آنذاك والمتسلحة بماركنتيليتها وأساطيلها وسلعها والباحثة عن أسواقها وطرق المواصلات المؤدية إليها.

كان المد العثماني قد وصل أيضاً إلى شمال أفريقيا (طرابلس الغرب وتونس والجزائر) ولم يفلت من هذا الامتداد إلا المغرب الأقصى لأوضاع متوسطة وداخلية.

وهكذا، بين توسع عثماني امتد إلى المغرب والمشرق، وفي غضون عقود قليلة بعد مرج دابق (1516 - 1534)، تستوقف المؤرخ الباحث في هذه المرحلة، أسئلة مقارنة في الأحوال والأوضاع بين الجهتين. ففي المشرق ثمة حكم لدولة المماليك المهيمنة على الاجتماع السياسي في مناطق سيطرتها، لكن المتيحة للأسر النافذة وأمرائها وللولاة والقضاة المحليين أمر تدبير الجباية واستثمار الأرض وشؤون الرعايا الأخرى، وفي المغرب ثمة كيانات سياسية مركزية اكتسبت شرعية تاريخية أسرية (الداي والباي)، فهل ثمة مجال للمقارنة (في مدى التشابه والاختلاف بين الوضعيتين)؟ علماً أن السلطات المحلية لجأت في الحالتين إلى تثبيت شرعيتها من خلال مرجعية الهيئة السلطانية العثمانية المركزية.

بيد أنه كان لهذه الكيانات السياسية الطرفية حيّز واسع من الاستقلال عن الإدارة العثمانية المركزية، فهل يسوّغ هذا الاستقلال الطرفي حديث المؤرخ المعاصر عن جذور "كيانات وطنية"، وهل يملك مثل هذا الخطاب حيثياته التاريخية الفعلية، ومن دون خلطٍ للأزمنة والمفاهيم؟

إشكالية أخرى ذات بعد دولي، بل ذات بعد حضاري عالمي، طرحها التوسع العثماني متوسطياً، أي في شرق المتوسط وفي ضفته الجنوبية، وتموضعت (هذه الإشكالية) في المكان والزمان في انعطافة تاريخية كبرى، وهي انتقال مركز ثقل الدورة التجارية العالمية من المتوسط إلى المحيط الأطلسي، بعد الاكتشافات البحرية الكبرى، الأمر الذي يثير ربما عدداً من الأسئلة والفرضيات، لعل أهمها:

- أضحت حروب المتوسط بين الدولة العثمانية والقوى الأوروبية "حروب قرصنة" لا طائل منها ولا نتائج حضارية لها (فرضية بروديل).

- بدد الصراع الصفوي - العثماني قوى الدولتين الإقليميتين في العالم الإسلامي وأدخلهما في سياق الرهانات على الدول الأوروبية (التزاحم في وهب الامتيازات) فأضاعاً فرص استثمار الطاقات العلمية التي كان يمكن

أن تواكب نهضة أوروبا العلمية لو توافر لها سياسات حاضنة (فرضية قد تشير إلى مثال مرصد اسطنبول أو هندسة بهاء الدين العاملي ...).

- دخلت السلطات المحلية هي أيضاً في إشكالٍ من الصراعات الأهلية، القبلية والأسرية، فسادت ولايات العصابات الضيقة.

- اقتصادياً، ثمة تحول اجتماعي تفاقم في هذه المرحلة، فنحا أكثر فأكثر نحو اعتماد أصحاب الثروات المحلية (وأغلبية هؤلاء من الولاة والموظفين الكبار في الإدارة) على التجارة الأجنبية وخدمتها، الأمر الذي حال دون حصول تراكم داخلي أو إغناءٍ لخزينة الدولة أو إعادة إنفاق على الجسور والطرق والترع وأقنية السقاية.

**الحدث الثاني (سايكس - بيكو)**، مضى عليه مئة عام، ويتمثل رمزياً في الذاكرة (إن صحت صورها أو أخطأت) باتفاقية اقتسام نفوذ في المنطقة العربية، ولا سيما في بلاد الشام والعراق، بين دولتين (فرنسا وبريطانيا). وعلى الرغم من أن الاتفاقية كانت مجرد سيناريو، لم تُنفذ مخططاته (حرفياً)، إلا أنها بقيت حدثاً تأسيسياً ومؤشراً لحوادث لاحقة أخطر: وعد بلفور وتسليم فلسطين للصهاينة وتجزئة استعمارية في ظل انتدابين أجنبيين وإقامة دول تابعة، مفتعلةٌ حدودها السيادية الوطنية في ما بينها ومستشكلة تراكيب ديموغرافيتها الإثنية والدينية والمذهبية المتداخلة داخل كل منظومة حدود والممتدة أيضاً في ما بين الحدود.

كما جاءت اتفاقية سايكس - بيكو بعد سلسلة من الحوادث التي أدت إلى استعمار كامل للشمال الأفريقي (مصر، طرابلس، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى) من دول أوروبا الغربية (فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، إسبانيا) بدءاً من الجزائر في عام 1830، وصولاً إلى المغرب الأقصى في عام 1912.

من العثمانية القائمة إدارياً على ولايات وسناجق، واجتماعياً - سياسياً، على سلطات أهلية ومحلية (وسيطرة)، إلى دولٍ تحت الحماية وأخرى منتدبة، ارتسمت مرحلة انتقالية شديدة التعقيد في مسار هذا التحول، أي من العثمانية بأبعادها التاريخية السلطانية المتعددة المراحل والخصائص على امتداد 400 عام، إلى تشكّل صيغة "الكيانات الوطنية" تحت الحماية أو تحت الانتداب في المشرق العربي ومغربه، كيانات وطنية لا يزال مخاض تكونها يتفاعل حتى اليوم.

في خضم هذا التفاعل، لا تزال تبرز، بين الحين والآخر، ولا سيما خلال الحروب الأهلية في المنطقة، وعند تفاقم أزمة الهويات، صورة سايكس - بيكو، كسرديّة تتضمن حقائق وأساطير عن تقسيم أو إعادة تقسيم من طرف واحد. في حين تلفت الوقائع التاريخية المؤرخ الباحث إلى أن مفهوم "الدولة الوطنية" ومفهوم الهوية الوطنية القابلة للتحويل إلى دولة مواطنين، أي إلى تبني صيغة الـ "nationality" والمواطنة "citizenship" وتطبيقها، هي مفاهيم ذات علاقة بمسار تاريخي مركب الأبعاد ومتعدد العوامل والفاعلات وبمسارات اجتماعية وسياسية وثقافية وعسكرية محلية تفاعلت وجرت على امتداد ما سُمّي آنذاك "التركة العثمانية"، ومنها اللامركزية وصعود سلالات الولاة والحكام المستقلين وشبه المستقلين، والصراع الاستعماري على التركة العثمانية، بما فيها الأناضول والروملي، أي النواة التركية من الإمبراطورية العثمانية الكبرى، وكل هذا بمجمله ينتظمه مشهد ما سُمّي "المسألة الشرقية".

ليس الهدف هو دراسة هذه العوامل والأوضاع (بذاتها) بالتفصيل، وإنما وعي اتصالها بسياق تحوّل تاريخي مصيري في العالم العربي: الانتقال من دولة سلطانية قامت على بُنى تقليدية (قديمة) تحاول تحديث بُناها لتصبح "مملكة دستورية" عبر سلسلة من التنظيمات والدسترة، إلى دول ذات "هويات وطنية" نشأت بفعل تقاطع عاملين متصلين ومتفاعلين: الحركات المطالبة المحلية من جهة، ومشروعات الإمبرياليات الغربية من جهة أخرى. والحاصل أو الواقع المستجد، كان نتاج هذا التقاطع بين العاملين (توافقاً أو استتباعاً أو فرضاً من المنتصر أو الغالب).

لذا، إن وقفنا الزماني عند حدين تاريخيين صادفت ذكراهما في هذه اللحظة: الأول، مرج دابق العثماني المأل خلال الأربع مئة عام؛ والثاني، سايكس - بيكو الغربي المصير خلال مئة عام، هو دعوة إلى تأمل ودراسة ما هو مهم في مجرى هذا التحول من خلال متابعة رافديه وبمنهجية التأريخ للزمن الطويل: الرافد العثماني الطويل المدى والعميق الأثر، والغربي المتوسط المدى (زمنياً) لكن البليغ في تأثيره وفاعليته؛ علماً أن هذين الرافدين لم يكونا منفصلين دائماً، بل كانا في معظم الأحيان متصلين عبر قنوات تفاعل عسكرية واقتصادية وثقافية، بدءاً من "امتيازات أجنبية" (تجارية في مبدئها)، مُنحت كهبةٍ أو تقدمةٍ من "السلطان

الأعظم" العثماني إلى ملوك أوروبا المتناحرين والضعاف، إلى تحوّلها (أي الامتيازات) إلى قيودٍ استخدمها ملوك أوروبا وحكامها للإمساك بالسلطان الذي أمسى الأضعف.

من المعروف أن هذا كله كان يتم باسم "ملل" وتحت مظلة "مبدأ الاستئمان" التي كانت في السابق عنصراً بنيوياً من عناصر التركيب الإداري العثماني لديموغرافية الدولة - الإمبراطورية، فأصبحت "الملل" في قاموس "مديري وأوصياء المسألة الشرقية" وأجندتهم، طوائف تحتاج إلى "حمايات" تُفرض فرضاً على السلطان، وكأنها من رعايا السفراء في اسطنبول، أو رعايا القناصل في عواصم الولايات.

فهل كانت التمييزات والفروقات الإثنية والمذهبية - الدينية في النظام الإداري القانوني للدولة (أي الشريعة وصيغة أهل الذمة والاستئمان)، هي مداخل ذلك الاختراق الأوروبي لبني الدولة العثمانية، أي لإدارتها وتجارها وأسواقها ونزعات رعاياها المتعددي الإثنيات والأديان وميولهم؟ وهل كان هذا التحول في نظام الملل (إذ أصبح نظام حماية للطوائف غير الإسلامية وذريعة تدخل) محفزاً لإصلاحية الدولة العثمانية (على صعيد الإدارة) أن يقوموا ببرامج إصلاحية وتحديثية لتحقيق المساواة بين الطوائف وبين الطبقات (خط كلخانه 1839، والخط الهمايوني 1856، وما يعادل ويوازي هذه الإصلاحات أيضاً في تونس، عهد الأمان وإصلاحات خير الدين)؟ بل هل كان هذا التحول من "ملة" إلى "طائفة" مدعاةً عند المفكرين الإصلاحيين، أتراكاً وعرباً (ومن قوميات أخرى أيضاً) للتفكير في صيغٍ قومية مختلفة، لكنها تلتقي كلها عند صيغة "الدولة/الأمة"، أو "الدولة/الوطن"؟ فمن صيغة "الوطن العثماني" إلى صيغة "الوطن السوري"، إلى صيغٍ أخرى تستخدم نسبة الإقليم أو القطر، كان اللجوء إلى الهويات القومية أو الوطنية بمنزلة الرد المضاد والمعاكس لتحوّل الملل إلى طوائف بأبعادٍ وظيفية سياسية ودرجةٍ يمكن أن نقول: "إن الهوية الوطنية والقومية نشأت في تضادٍ مع التفسير الطائفي للملل".

مع ذلك، يبقى للمسألة وجه آخر، أو زاوية أخرى للنظر: عندما سأل أحد الدبلوماسيين الفرنسيين في أروقة مؤتمر فرساي (مؤتمر الصلح) المطران عبد الله خوري\* (رئيس الوفد اللبناني إلى مؤتمر الصلح) للمطالبة (بدولة لبنان الكبير) عن الطرائق التي سمحت للأتراك أن يثبتوا النظام بوسائل محدودة جداً، أجاب المطران

\* هذا التوجه نقرأه بوضوح كبير في دعوات بطرس البستاني وكتاباتهِ عندما وجّه نداءاته ورسائله من "محب للوطن" في نشرة نفيهِ سورياً، في عامي 1860 و1861، في أثر الحوادث الطائفية التي اندلعت في جبل لبنان، وهددت المدن السورية.  
\* كان موفداً من البطريرك الماروني الياس الحويك.

بما سبق أن قاله للجنرال غورو، أن السلطات التركية اكتفت بتحقيق التوازن بين عناصر السكان وبأقل ما يمكن من التدخل بمصالحهم الخاصة.

هنا، تكتسب مسألة الحكم العثماني وعلاقته بمركبات المجتمع ومن منظور الطوائف التي حازت امتياز ما يمكن أن نسميه "استقلالاً ذاتياً" في نظام الملل، وهو على كل حال، "استقلال كنيسة" لا "استقلال شعب"، حيزاً آخر من إشكالية البحث: إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي في النظام العثماني (قبل التنظيمات). وفي هذا الصدد يشير بعض المعالجات التاريخية الجدية إلى "تقويم إيجابي" "لمرونة" الحكم العثماني بالتعامل مع الأديان غير الإسلامية، إذا ما خضع أهلها لـ "تابعية" السلطان السياسية، وهي تابعة تؤكد بدورها تبعية الدين إلى السياسة السلطانية، سواء كان هذا الدين إسلامياً أم مسيحياً، وهذه إشكالية تخضع بدورها للنقاش.

أما، وتحكمت الدول الأوروبية بسياسات "الحماية"، ففتح تصدّع بنى الحكم العثماني وتراجعها في إدارات الرقابة والضبط (أمنياً واقتصادياً ومالياً واجتماعياً ودينيّاً) لمجتمعاته المتعددة، صفحة جديدة في تاريخ العثمانية، هي صفحة التنظيمات والدسترة.

مع التنظيمات وإعلان الدستور وانتشار الأفكار الحديثة عن القوميات ومذاهبها ومدارسها عند النخب في العالم العربي الإسلامي المتوسطي (و كانت هذه النخب تركية وعربية وكردية وأرمنية..) بدأ عهد جديد، أشكلت خلاله أمور مصيرية كثيرة وخطرة. أشكلت هذه الأمور على مستوى تعقّد مساراتها الفعلية، كما أشكلت ولا تزال على مستوى فهمها ووعيتها تاريخياً حتى الآن. فما هو مصير الدولة العثمانية وماذا كان يتوقّع أو يُتخيّل؟

- "وطن عثماني" ومواطنة عثمانية ومملكة دستورية عثمانية، وفق ما تخيّلته نامق كمال و"العثمانيون الجدد" آباء تركيا الفتاة؟

- "خلافة عثمانية" وفق ما تخيّلته إسلاميون قدامى راهنوا على دهاء السلطان عبد الحميد الثاني وقوته، وهو المُبايعُ أو المأمولُ به خليفةً على عموم المسلمين؟

- "لامركزية إدارية" وفق ما طالبت به قبيل اندلاع الحرب الأولى نخب غير تركية، عربية بشكل رئيس؟

- استقلالات كاملة، أي "انفصالات" وفق ما أسرت به نخب ليبرالية طرفية، وأعلنته صراحةً في خلال الحرب، ثم كانت الثورة العربية (الحجازية) ونخبها المدنية المتحالفة معها في بلاد الشام والعراق إحدى تعبيراتها، إلى جانب مطالبات أخرى قُطرية وطائفية وإثنية، علنية أو ضمنية؟

لسنا في معرض التأريخ الحديث أو المعياري لهذه المشروعات والمسارات المعروفة، بل إن ما يبرر العودة إليها والتذكير بها، هو مبرر معرفي يتطلب إعادة التأريخ لها بمنهج "تاريخ الأفكار"، أي وعيها كاتجاهات من داخل سياقاتها التاريخية الموضوعية، لا من خلال معيارية المؤامرة أو الخيانة من جهة، ولا بإضفاء المقدس الإسلامي أو المديح القومي أو التبجيل الوطني عليها من جهةٍ أخرى.

إن لتلك المسارات، ومهما كانت تعقيداتها وانعطافاتها المفاجئة أو المتوقعة، منطقتها الذي ينبغي البحث عنه، أي عقلانيتها الكامنة فيها أو خلفها، أو المبررة لها بعد "فعلها" وانكشاف أسبابها "المحجوبة" أو المطموسة، بوعي أو من دون وعي. لذلك، لا يهدف هذا المؤتمر الذي ندعو إليه، كما أشرنا، إلى استعادة السرديات المعروفة عن "مرج دابق" ونتائجها، ولا عن الفتوحات العثمانية الأخرى، ولا عن التوصيف الشكلائي للإدارة العثمانية ومؤسساتها، وهي مشبعة درسًا، ولا عن عرض محتويات الأرشيفات المختلفة المتعلقة بتاريخ الفترة العثمانية (دفاتر الطابو والمحاكم الشرعية وجباية الضرائب) وأرقامها معزولة عن سياقها ومعناها. ونشر عنها الكثير، ولا سيما عن بلاد الشام، كما أنه لا يستهدف العودة إلى "متلازمة" سايكس - بيكو للتلويح بها باعتبارها "فزعاً" في الأخبار والتعليقات ... إن ما يهدف إليه المؤتمر هو أولاً المراجعة التاريخية النقدية لما ساد من أفكار مغلوطة أو سطحية، أو ذات طابع أيديولوجي فاقع أشاعتها كتب تاريخية مدرسية أو دعوية. وثانيًا: الدراسة التاريخية البنائية وفقاً لمنظور تاريخي جديد، يقوم على التأريخ للأفكار في سياق تشكلها الاجتماعي السياسي - الثقافي، أي في إطار بيئتها التي أنتجت أو أنتجت بها، تأسيساً على المصادر والوثائق الموثوقة وعبر الاستعانة بالمفاهيم النظرية والأدوات المعرفية التي أمدتنا بها نظريات العلوم الإنسانية والاجتماعية ومفاهيمها ومناهجها.

بناءً عليه، نقترح هذه الورقة الخلفية للمؤتمر التي حاولت أن تتلمس أهم إشكاليات البحث في هذا الموضوع المعقد (من دون الادعاء بالإلمام بإشكالياته الممكنة والمحتملة)، المحاور والموضوعات التالية مجالات وحقولاً للبحث:

## المحاور والموضوعات

**المحور الأول: التوسع العثماني وتداعياته في سياق تاريخي لحكم السلطنات والبناءات السياسية المركزية والإمارات في التاريخ الإسلامي، وقد يشمل الموضوعات التالية:**

1- الخلافة وقصة تنازل آخر خليفة عباسي عن الخلافة للسلطان سليم، مدى صحة الرواية، وما موقع الخلافة وحجمها حقيقةً في التاريخ الإسلامي بعد تغلب إمارات الاستيلاء وتجدد حكم السلطنات الأسرية واستقوائها، كإمبراطوريات كبرى (الدولة العثمانية مثلاً)، كيف نظرت سلطة مستقلة (في المغرب الأقصى) تركز على الشرف ويتلقب سلاطينها بالخلفاء منذ القرن السادس عشر إلى الدولة العثمانية وكذلك أئمة الزيدية في اليمن؟ وكيف استعمل العثمانيون لقب الخليفة في مراسلاتهم المختلفة منذ القرن الثامن عشر وتكرس هذا الاستعمال بشكل قوي في عهد السلطان عبد الحميد، واحتل في خطاب مابعد إلغائها (1924)، ولا سيما في الخطاب العربي الإسلامي نبذة أسطرتها "وكواقعة" متخيلة ومطلباً ما لبث أن احتل موقعاً في البرامج الحزبية الإسلامية المعاصرة والخطاب التاريخي الثقافي والتربوي الإسلامي المعاصر.

2- المؤسسة الدينية في الدولة العثمانية وعلاقة الديني بالسياسي، علاقة قوانين نامه بالشرعية وكيف كان يجري التوفيق بينها عبر الفتيا.. وظيفة الفتوى في السياسات. كيف أدارت الدولة العثمانية الاختلاف المذهبي في البلدان العربية، وبأي آليات؟

3- السلطات الأهلية وآلية اشتغال أنموذج الحكم العثماني، والمقصود دراسة وسائط السلطة في المجتمعات العربية وعلاقتها بالإدارات العثمانية، أي العلاقة بين الأمراء المحليين والأعيان ومشائخ القبائل بالسلطة المركزية، بدءاً من الوالي إلى السلطان، وما هي المهمات التي تقوم بها هذه السلطات الأهلية: اقتصادياً واجتماعياً وإدارياً، بما يؤول إلى إعادة النظر في الإجابة عن سؤال: هل من علاقة بين "خصوصيات" هذه السلطات الأهلية وأسطورة تأسيسها الاستقلالات الوطنية كما صورت في التواريخ الوطنية؟

4- علاقة الباب العالي بالبلاد الشمال الأفريقية: والمقصود التفكير في آليات سيرورة التشكل التدريجي لدول مستقلة عن الباب العالي في هذه المنطقة.



**المحور الثاني: التنظيمات العثمانية وحركات الإصلاح والفكر الدستوري في العالم العربي الإسلامي المتوسطي (تداعيات المشروع التحديثي على المجتمع والسلطة):**

يرى بعض المؤرخين الأتراك أن التنظيمات نجحت في تركيا بينما فشلت في البلدان العربية، لأنها آلت في تركيا في نهاية المطاف إلى نجاح التجربة الكمالية، فهذه الأخيرة دفعت بمنطق التنظيمات وفلسفتها إلى مآلها الحتمي وهو "القطع مع الشريعة" في نظام علماني صريح، في حين أنها بقيت ملتبسة في مجال التطبيق في الولايات العربية بين حاجتها إلى التبرير الشرعي (من قبل الفقهاء) ورفضها كلياً من قبل الفقهاء المحافظين. وشكل مثل هذا اللبس بيئة ملائمة لاشتعال فتن وحروب أهلية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر واحتمال نشوبها لاحقاً.

فرضية تحتاج إلى شرح أو نقد، ومن خلال الدراسة العينية والمقارنة بين أنماط من الوقائع المحلية، وعملية الشرح أو النقد قد تفتح على موضوعات عدة:

- 1- ما أسباب الإصلاح والتنظيمات، التقدم الأوروبي أنموذجاً وحافزاً أم حاجات داخلية استتشر بها مسؤولون، وكيف كانت العلاقة بين الحاجات والاقْتِناس؟
- 2- آثار التنظيمات في المجتمع والاقتصاد والثقافة والقوانين، وفي تكوين النخب العربية كما ظهرت هذه الأخيرة ومارست دورها في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.
- 3- فكرة الدستور وثقافته ونخبه ونضالات النخب العربية من أجل إنجاحه (عثمانياً أولاً، وعربياً تالياً، ولا سيما بين بداية منتصف القرن التاسع عشر وعشرينيات القرن الماضي).
- 4- خيبة الأمل في فكرة الدستور، وخسارة الرهان على العمل التركي العربي المشترك .. أمثلة ونماذج.

المحور الثالث: المسألة الشرقية ونقائضها: بين "اقتسام تركة الإمبراطورية" وقيام الكيانات الوطنية وبواكير الوعي القومي:

شكّلت "المسألة الشرقية في الخطاب الاستراتيجي الغربي عنواناً رئيساً لأي مشكلة أو مسألة تثار على امتداد مناطق الدولة العثمانية، أو في أي موضوع يرتبط بخلافات مع أطرافٍ في جوارها؛ والواقع أن هذه المسائل كانت في حقيقة أهدافها مسائل الغرب في الشرق. وكانت في وظيفتها أدوات السياسات الغربية وذرائعها للتدخل في شؤون الشرق، وتحديدًا في شؤون الدولة العثمانية، إلى درجة يمكن القول (اختزالاً) إن موضوع الدولة العثمانية أمسى بدءاً من منتصف القرن التاسع عشر، على جدول اجتماعات أوروبية عنوانه: التداول في مصائر الدولة. وكان هذا العنوان الرئيس يفتح على عناوين فرعية، إذ فرّخت المسألة الشرقية مسائل، مثل المسألة المصرية (مشروع محمد علي باشا) والمسألة السورية والمسألة اللبنانية والمسألة التونسية والمسألة المغربية والمسألة الليبية، فضلاً عن، أخيراً، مسألة المسائل: مسألة الخلافة. هذا جنباً إلى جنب مع مسائل الملل والطوائف. وكل هذا كان يتم عبر سيناريوات ومراسلات وبروتوكولات واتفاقات ومعاهدات.

يثير هذا كله في ذهن المؤرخ جملة من الموضوعات:

- 1 - صعود الولاة والأمراء وسلالاتهم في مراحل ضعف السلطنة، ومشروع محمد علي باشا وحجمه وحدوده (بين الخديوي والسلطان والضبط الأوروبي لمشروعه)، هل مشروع محمد علي باشا مشروع "دولة عربية"، كما يرى بعض المؤرخين العرب، أم هو مشروع بديل من المشروع العثماني، وبآلية ولاية الطرف التي تناول دولة المركز (ابن خلدون).
- 2 - حركات الإصلاح والتنظيمات في البلدان العربية: المشروعات الدستورية العثمانية مشرقاً ومغرباً.
- 3 - تداعيات الاحتلال الفرنسي للجزائر في عام 1830 على العلاقة بين الباب العالي والولايات العثمانية الغربية: احتلال ولاية طرابلس في إطار سياسة إعادة تقوية شوكة الباب العالي؛ سياسة النخبة في تونس للتصدي لمشروع اسطنبول لإعادة تنشيط المركزة العثمانية.
- 4 - الحرب الأهلية في جبل لبنان ومشروعات التدخل الأجنبي في سورية، من خلال بوابة الجبل.
- 5 "الثورة العربية" وقواها الاجتماعية - الثقافية (بين أشرف الحجاز وأعيان المدن الشرقية وتجّارها).

- 6 **سايكس - بيكو 1916**: ما حقيقة هذه الاتفاقية (عبر الوثائق الفرنسية والبريطانية والروسية)، ماذا جرى خلال الحرب لتعديلها وإحلال تقاهمات أخرى بديلاً منها؟
- 7 **المشروع الصهيوني والدولة العثمانية**: تعدد المواقف وتضارب المصالح والتباس السياسات بين الاغراءات والتهديدات والمخاطر.
- 8 **بين معاهدة سيفر 1920 ومعاهدة لوزان 1923**: ما حقيقة سيفر ومصيرها، بعد أن فرضها الأوروبيون على السلطان ورفضها مصطفى كمال واستطاع عبر خوضه حرباً وطنية تحريرية أن يصل إلى معاهدة لوزان اللاغية سيفر. ومن المعروف أن هذه المعاهدة (لوزان) شكّلت تنويجاً لانتصار المشروع القومي التركي وخطاً تاريخياً فاصلاً بين مفهوم إمبراطوري - سلطاني "للتركة العثمانية" وريثة مفهوم الدولة السلطانية (المفتوحة) في التاريخ الإسلامي، والمفهوم الجديد للدولة/الأمة، أو "الدولة الوطنية" في تركيا "والولايات العربية".
- هذا البعد الجديد في معاهدة لوزان، لم يدرس عربياً، بل لم يبال به في الوعي والذاكرة العربيين، على عكس ما جرى من تركيز عليه لدى النخب التركية، بل إن بعضهم يُشبه "لوزان" بـ"بوستفاليا الأوروبية" (1746) (تكريس مفهوم السيادة القومية أو الوطنية للدول)؟ السؤال هنا لماذا أغفل "الوعي العربي" أبعاد لوزان (في هذا الجانب)، وركّز على سايكس - بيكو "كمناصفة بكائية" و "قزّاعة" تقسيمية دائمة الحضور في المناسبات الخطرة والمأساوية؟ (كالحروب الأهلية)، إشكال يحتاج إلى بحثٍ أو بحوث.
- 9- **الهويات الوطنية والقومية كرد على الهويات الطائفية، وتسييس الملل: دراسة نماذج وخبرات في هذا المجال.**
- 10- **عودٌ على بدء في مسألة الخلافة: اهتم العلماء المسلمون بمسألة الخلافة في البلاد العربية وشرعوا في الإجابة على أسئلة من قبيل: هل تجوز الخلافة لغير القرشيين؟ هل اغتصب العثمانيون الخلافة؟ وتأثر هذا النقاش برغبة الغرب في نزع كل شرعية على الدولة العثمانية. فكان اهتمام بعض المستشرقين بمسألة الخلافة، خلال الحرب وما بعدها، من زاوية سياسية (الاستشراق السياسي في وزارات الخارجية البريطانية والفرنسية خصوصاً)، أو من زاوية معرفية (ماسينيون، أرنولد..). بداعي الاستشارة الحرة أو الفضول العلمي، على أن أهم ما أنتج من منظور عربي وتركي يتمثل بوثيقتين: وثيقة أنقرة (1922)، المعروفة بالتفريق بين**

الخلافة والسلطنة، وعنوانها (الخلافة وسلطة الأمة)؛ ومدونة علي عبد الرازق الإسلام وأصول الحكم (1925)، وكلاهما يعتبر أن الخلافة ليست فرضاً أو حكماً دينياً، وللمسلمين الحرية في اختيار نظامهم السياسي المناسب. على أن تداعيات "ذاكرة الخلافة" واستخداماتها الأيديولوجية والسياسية عبر مؤتمرات، وخطابات ومواقف وجمعيات وأحزاب، استمرت عند الإسلاميين (كذاكرة سايكس - بيكو لدى القوميين العرب)، بصيغة دعوة مطلبية أو بصيغة "حنين" لأسطورة جذابة أو "طوبى" راشدية غير قابلة للتحقق في التاريخ.. أيضاً هو إشكال يفتح على موضوعات بحث عدة.

\*\*\*\*

لخصنا في هذه الورقة الخلفية، أهم ما نعتقده ممهداً لإشكاليات بحثية يمكن أن يطلقها المؤتمر السنوي الرابع للدراسات التاريخية في الموضوع المقترح للمعالجة، مع إشارات إيحائية لمحاور وموضوعات ضرورية أو ممكنة، أو لموضوعات أخرى يمكن أن يقترحها الباحثون العرب في إطار ما رسمته هذه الورقة الخلفية من توجهات عامة، على أن تبقى الاقتراحات في إطار الأهداف العلمية (المفاهيمية والمنهجية) لمجال المؤتمر وحقله: التأريخ للأفكار بما هي نتاج أو تعبير يخص فئات اجتماعية وثقافية فاعلة، وبرامج سياسية متعددة نشأت في سياقات تاريخية متغيرة.